المجموعة المتحدة محامون – مستشارون قانونيون واقتصاديون.
وحده البحث والتدريب.

دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير قدرات البرلمانيين

"جماعة تنمية الديمقراطية حالة نموذجيه"

ورقة مقدمة من
المحامي بالنقض نجاد البرعي
المشرف الأكاديمي لوحدة البحث والتدريب

إلي ورشة العمل الدولية حول " بيوت الخبرة البرلمانية –الرسالة والدور"
القاهرة 22–24ديسمبر 2001 .

مقدمه

تباينت تعريفات مؤسسات المجتمع المدني ولكن يمكن القول بأنها تلك المؤسسات غير الحكومية التى تنشا بالإرادة الحرة لمؤسسيها بغرض القيام بمهام ذات نفع عام للمجتمع ، ولا يكون تحقيق أرباح مادية وهو أحد أهدافها الملحوظة .

ولفترة طويلة لم يكن العديد من هذه المؤسسات - فى بلداننا العربية – قد التفت إلى أهمية العمل على تطوير قدرات البرلمان أو البرلمانيين سواء أعضاء الأمانات التنفيذية للبرلمانات أو الأعضاء المنتخبين ، وربما يرجع ذلك إلي انه مع القيام العديد من النظم الشمولية فى أرجاء وطننا العربي لم يعد للبرلمان دورا يؤدى سوء إسباغ الشرعية على تصرفات الحكام وهو الأمر الذي يمكن أن يحتاج إلي مهارات خاصة ولكنها ليست من نوع المهارات التى يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تساعد على تطويرها !! ، كما ان تلك النظم نفسها كانت تنظر بارتياب الى المؤسسات التى تعمل على تطوير القدرات السياسية عموما او التبشير بافكار ذات طبيعة مناقضة لافكار النخبة الحاكمة ، باعتبار انها كانت ترى ان النشاط الرئيسي لمؤسسات المجتمع المدني يجب ان يأخذ طابع خيري او خدمي او ثقافي ، حين انها كانت تعتبر انشطة مثل تطوير قدرات اعضاء البرلمان او تدريب المواطنين على كيفية القيام بواجبهم الانتخابي او حتى على تكوين جماعات الضغط هو من قبيل الاعمال السياسية المحظور على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القيام بها .

ولابد من ان نسلم ان الامر فقد اختلف قليلا فى عالمنا العربي الان ، فقد اكتسحت رياح الحرية التى هبت على العالم فى اعقاب السقوط المخزي للاتحاد السوفيتي السابق ، كثيرا من الافكار التى كانت سائدة لدى النخب الحاكمة فى عالمنا العربي ، والتى اجهز على البقية الباقية منها ذلك الانهيار الاقتصادي الكبير الذى اصاب مجموعة الدول التى كان يطلق عليها " " النمور الاسيوية "والتى كان من اهم نتائجه سقوط مقولة شاعت خلال ثمانيات هذا القرن من ان هناك امكانية تطوير تنمية اقتصادية حقيقية دون حاجة الى اقامة ديمقراطية حقيقية .

وفى مصر على سبيل المثال فان البرلمان المصري لم يكن يشكل اغراء كبير لكثير من مؤسسات المجتمع المدني لاسباب متعددة يضيق المجال عن ذكرها ، الا انه بعيدا انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر – ديسمبر 1995 ، والتى اثير حولها جدل كبير، ليس فقط من حيث مدى نزاهتها والتى كان من نتجتها ان اصبح هناك 914 طعنا فى حين عدد اعضاء مجلس الشعب هو 444 عضو بالاضافة الى عشرة اعضاء معينين[1] ، حيث ان هناك طعون فى صحة عضوية بعض الاعضاء مقدمة ممن اكثر من طاعن ، او لسيطرة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على 90.1 % من مقاعد البرلمان تاركا لاحزاب المعارضة مجتمعه اقل من 4% وللمستقلين 6.82% من اجمالي الاعضاء [2]وانما ايضا لان نصف اعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين بنص الدستور وهو ما يؤكد حاجتهم الى ثقافة برلمانية وسياسية مضاعفة . وعلى صعيد اخر

---

[1] تقييم ادوار انعقاد مجلس الشعب – التقرير السنوي الاول " دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السابع " ص 179 د.نجوى ابراهيم واخرين الناشر جماعة تنمية الديمقراطية – برنامج المرصد البرلماني

[2] آليات ومعوقات العمل البرلماني – كيف يرى أعضاء مجلس الشعب مسار التطور الديمقراطي – دراسة ميدانية – مصطفى علامة ونجاد البرعي واخرين ص 7 الناشر جماعة تنمية الديمقراطية برنامج المرصد البرلماني .

تشكل الامانات التنفيذية عصب الاداء البرلماني[3] وهى تحتاج الى كثير من المعاونة من اجل رفع قدراتها المهنية ومساعداتها على التوائم مع النظم الحديثة وتدريبها على مختلف التقنيات الحديثة مثل الحاسب الالى وتطبيقاته ، وكيفية حفظ المعلومات واستراجعها وغير ذلك من المهارات .

وفى الحقيقة فان محاولة كثير من المجالس التشريعية القيام بنفسها باعمال تطوير مهارات اعضائها المنتخبين ، او حتى الامانات التنفيذية قد بائت بالفشل وتعد تجربة البرلمان المصري فى انشاء مركز للبحوث والدراسات البرلمانية خير شاهد على ذلك ، حيث لم يكن ذلك المجلس منذ انشائه حتى الان بدراسات ذات وزن كما ان تجربة الامانة العامة لمجلس الشعب فى اصدار تقرير عن اعمال المجلس بنهاية كل دور انعقاد قد اتسمت بالدعائية ، واعتمدت على الاسلوب الاحصائي دون القيام بتحليل المعلومات او استخلاص النتائج ، كما لم نسمع عن اى دورات قام بها مجلس الشعب منفردا لترقية مهارات الأمانة التنفيذية اللهم ا تلك الدورات التى تمت بدعم من هيئة المعونة الامريكية ، والتى استفاد منها عدد ليس كبير من الموظفين ، اغلبهم من الدراجات الوظيفية العليا التى لم يعد من المجدى تطوير مهارات لقرب بلوغهم سن التقاعد .

ومنم هنا تاتى اهمية الدور الذى يجب ان تلعبه مؤسسات المجتمع المدني فى تطوير قدرات البرلمان ، ففى النهاية وايا ما كانت الملاحظات على طريقة انتخاب البرلمان او اداء اعضائه ، فان تلك المؤسسات هى التى تقوم بسن القوانين ، واقرار المعاهدات الدولية ، وفى كثير من بلدنا العربية ترشيح رئيس الجمهورية ، وغير ذلك من اعمال السيادة والتشريع ، وفى تطوير قدرات البرلمانين منتخبين كانوا او تنفيذيين مساهمة لا شك فيها فى تطوير التشريعات، وضمان قرارات اكثر ديمقراطية .

ويهمنى وقبل الحديث عن الدور الذى يجب ان تلعبه المؤسسات غير الحكومية فى تطوير قدرات اعضاء البرلمان ان اشير الى عدد من النقاط :

الاولى : انه من الافضل ان تلعب المؤسسات الوطنية هذا الدور ، فهى الاكثر قدرة على معرفة البرامج المناسبة ، وتفهم الخلفيات الثقافية للاعضاء والتنفيذيين ، ودرجة ونوعية التعليم الذى تلقوه والمشاكل التى تعترض طريقهم كما ان من المفترض انها تسعى الى دعم المجتمع الذى تعمل فيه من خلال دعم البرلمان وهو ما يمكن ان يساعجها على قبول الاعضاء والتنفيذيين للبرامج التى تطبقها كما ان ذلك يعينها على اختيار الطريقة المناسبة التى يمكن ان تقدم لهم من خلالها المعلومات المطلوبة . ان هذا لا يعني عدم الاستفادة من الدعم الدولي سواء عن طريق تقديم الدعم المالي لمثل تلك البرامج ، او نقل بعض الخبرات الدولية المناسبة . ولكن التصميم النهائي للبرامج وتنفيذها يجب ان يبقي وطنيا صرفا .

الثانية : ان تنفيذ مثل تلك البرامج يقتضي مثابرة من المؤسسات المنفذة فليس من اليسير ان يقر كثيرا من البرلمانين المنتخبين ، بحاجتهم الى التدريب او تطوير القدرات ، كما ان كثيرا من القائمين على امور الامانات التنفيذية فى البرلمان يعتبرون ان الدعوة الى تدريب العاملين لديهم هى قدح و تشكيك فى كفاءتهم الحالية بالاضافة الى ان رؤساء القطاعات يكونون بحكم التدرج الوظيفى من كبار السن نوعا " ما " و اللذين

[3] ونقصد بها هنا مجموعة العاملين الذين يقدمون مساعدات لاعضاء البرلمان المنتخبين ، معينين اياهم على حسن اداء واجباتهم سواء اكانوا امناء للجان المختلفة ، او العاملين فى قطاع المعلومات او البحوث داخل المجلس ، او حتى قسم شئون الاعضاء الذى يهتم بالترتيبات الادارية او اقسام المحاسبات وغير ذلك من القطاعات المساعدة .

يعوقهم ذلك عن الأهتمام بتقبل افكار جديدة فى الادارة او الى تقدير اهمية التعامل مع الوسائط الحديثة فى نقل وتخزين البيانات وغير ذلك ، فلم يستقر بعد فى الوعي العربي عموما اهمية التدريب المستمر .

ومن هنا يحسن اللجؤ الى وسائل غير مباشرة للتدريب مثل حلقات النقاش ، وجلسات العمل ، وسلاسل الادلة البرلمانية ، وبرامج تبادل الخبرات وغير ذلك من الوسائل .

الثالثة : من المهم بدء حوار مع البرلمانات لاقناعها بمد يد المساعدة الى المؤسسات المدنية الراغبة فى العمل فى هذا الميدان وبخاصة المعاونة الادارية ، والقيام بمعاونتها فى تنفيذ برامج لدراسة تحديد الاحتياجات التدريبية للاعضاء والتنفيذيين .

ان التنسيق بين الجهاز التنفيذي للبرلمان وبين المؤسسات غير الحكومية التى تستهدف تطوير العمل البرلماني ، سوف يوفر الكثير من الجهد والمال ، وهو ما يقتضي من تلك المؤسسات ان تحاول دائما اقامة علاقة احترام متبادلة معها ، وان تتجنب اغراءات الدعاية الصحفية ما امكن ، ان العمل التنموي هو عمل خدمي بالاساس وهو الامر الذى يحتم على القائمين عليه ان يبتعدوا به عن الضجة الصحفية .

جماعة تنمية الديمقراطية - برنامج المرصد البرلماني

<u>عرض التجربة</u>

دون الدخول فى المناقشات النظرية اجدني مندفعا الى عرض برنامج المرصد البرلماني الذى اسسته جماعة تنمية الديمقراطية منذ اكتوبر 1996 ، والذى كان الاول من نوعه فى مصر من حيث التكامل فى انشطته ، ان هذا البرنامج والذى صمم بالاساس لتطوير مهارات وقدرات اعضاء البرلمان المنتخبين فقط يمكن ان يقدم نموذجا عمليا للدور تلعبه مؤسسة غير حكومية فى هذا الميدان وهو دور وان بدا ضيئلا الا انه ساهم فى لفت نظر مؤسسات بحثيه كثيرة على مدى اهمية الدراسات البرلمانية [4].

تقوم فكرة المرصد البرلماني على امرين هما وضع البرلمان تحت رقابة الرأي العام وتقريب المفاهيم البرلمانية للجمهور ، واستخدام المعلومات المتاحة لتصميم برامج تدريب وتطوير مهارات الاعضاء المنتخبين للبرلمان .

<u>اولا وضع البرلمان المصري تحت رقابة الرأي العام والنخبة المصرية .</u>

كان من اهداف برنامج المرصد البرلماني وضع البرلمان المصري تحت رقابة الراى العام والنخبة المصرية وذلك عن طريق اجراء مجموعة من الدراسات الميدانية والنظرية ، للتعرف على حقيقة فعلية مجلس الشعب الجديد كسلطة ديمقراطية تمثل ارادة الشعب وتحديد هذا الدور فى اطار منظومة العوامل المؤثرة فى الحركة الديمقراطية فى مصر ومدى تأثره بها وتأثيره فيها . ودوره فى تدعيم وتوسيع الاطر الديمقراطية للنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بصفة عامة من خلال ممارسته لسلطاته فى التشريع والرقابة ، وصولا الى تقويم هذا الدور ودراسة المعوقات التى تواجه فاعلياته كمؤسسة ديمقراطية ، ووسائل تنمية هذا الدور وتدعيمه من جهة ، وتوضيح هذا الدور الى الراى العام ، وحفز المشاركة الجماعية لتطوير ودعم

[4] بعد سته اشهر من بدء تنفيذ المرصد البرلماني وبتمويل من مؤسسة كونراد اد يناور اصدر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام دورية قضايا برلمانية تحرير د. هالة مصطفي ، كما قامت كلية الأقتصاد والعلوم السياسية بإنشاء دبلوم للعلوم البرلمانية .

النشاط الديمقراطي ، والارتفاع بمستوى الاداء البرلماني لعضو المجلس من خلال برامج تثقيفية وارشادية مكثفة حول اليات واشكاليات الممارسة البرلمانية من جهه اخرى .

على هذا فان المرصد البرلماني قام بإجراء دراسة برلمانية ميدانية تدور حول :

1. كيفية ممارسة المجلس لاختصاصاته التشريعية والرقابية والمالية وشبه القضائية ، ومدى توظيفه لهذه الاختصاصات فى تدعيم الديمقراطية وحقوق الانسان فى مصر .
2. وجود اغلبية ساحقة يتمتع بها حزب واحد داخل المجلس ، وترتبط بالسلطة التنفيذية وتعتنق فكرة الالتزام الحزبي وتأثير ذلك على طبيعة ممارسة البرلمان لسلطته كمؤسسة ديمقراطية تمثل ارداة الشعب .
3. تقييم تأثير المصالح المحلية وهيئة الناخبين بالدائرة الانتخابية على اداء عضو المجلس وخطابة البرلماني واسهامه فى مناقشة السياسات العامة والمسائل القومية . وحجم هذا التأثير على مجمل اداء المجلس .
4. المعايير التى تحكم الممارسة الانتخابية من جانب الناخبين ، ورايتهم بدور عضو البرلمان .
5. الثقل النوعي داخل المجلس لكل من : العمال والفلاحون الفئات الممثلة للرأسمالية الجديدة ، والانتماءات الثقافية والاجتماعية والجغرافية والطائفية ونسبهم المئوية ، ومدى تأثير كل منها على ممارستهم البرلمانية وقراراتها ، والتأثير الفعلي لكل فئة على قرارات المجلس وادائه .
6. فاعلية دور المعارضة البرلمانية المتناهية الضئالة ، وضروراتها .
7. رصد حجم مساهمت كل فئه من اعضاء المجلس فى اعماله وما يصدر عنه من قرارات وتوصيات . وموقف الاغلبية الصامتة ... والمستقلين مقدمي طالبات الانضمام الى الحزب الحاكم .
8. تقيم الرأى العام (الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني) لاداء المجالس بالنسبة للقضايا المهمة ، ومدى استجابة المجلس واعضائه لمطالب وتوجيهات الرآى العام .

- وتحقيقا لهذا الهدف فقد انجز المرصد البرلماني التقارير والدراسات الاتية :

1. تقرير تحليلي عن تأثر الممارسة النيابية بمالطالب المحلية وانعكاس ذلك على قيام مجلس الشعب بمهامة القومية من خلال تحليل مناقشات الاعضاء لبرنامج الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه (مارس - ابريل 1996) باعتبار ان مناقشة تقرير لجنة الرد على برنامج الكومة تمثل فعلا مميزا لتحديد الاتجاهات السياسية– والاجتماعية لاعضاء المجلس ، وتصورهم لطبيعة دورهم النيابي ، لذلك فان تحليل هذه المناقشات تقدم مساهمة هامة فى حزم الجدل الدائر فى الاوساط السياسية والاكاديمية حول مدى اهتمام اعضاء المجلس بقضايا المحلية التى تخص دائرهم التى هى من اختصاص المجالس الشعبية المحلية ، على حساب القضايا القومية . واتخاذهم منبر المجلس وسيلة لمخاطبة دوائرهم وعيونهم على الانتخابات التالية . وهل هذا الاداء يضمن فعلا تأثيرا على هيئة الناخبين التى لا تهتم بانتماءات الاعضاء الحزبية وبرامجهم ، ولا بتوجيهات العضو القومية والسياسية والاجتماعية . ومدى انعكاس هذه الفكرة على الاعضاء من حيث انتمائهم الحزبية والمهنية والمكانية ، وصفاتهم وجنسهم (النساء) ، ويكتسب مثل هذا التقرير اهمية فضلا عن دوره فى إعطاء الرأي العام والنخب الثقافية المهتمة معلومات عن الاداء

البرلماني ، ان نتائجه تصلح كنوع من تحديد الاحتياجات التدريبة للبرلمانيين بالاضافة الى امكانية استخدامه التقرير كمادة للتعليم والتدريب بطريقة استرجاع الاداء .

2. ولعامين متتاليين قام المرصد البرلماني بإصدار تقريرين تضمنا تقرير دور الانعقاد الثاني والثالث من الفصل التشريعي السابع ، وهى تقرير سنوية تصدر عقب انتهاء الانعقاد العادي وتهدف الى تحديد اهم الظواهر والمؤشرات والاتجاهات التى اتسم بها اداء المجلس خلال دورة انعقاد كامل والنتائج المستخلصة من خلال رصد تفاعل الاعضاء بمختلف صفاتهم واحزابهم واتجاهاتهم السياسية وحجم مشاركة كل فئة فى المناقشات والتوصيات والقرارات سواء على المستوي التشريعي او الرقابي على الوجه الاتي :

- تحليل ماهية الموضوعات التى استأثرت باهتمام المجلس وترتيبها تنازليا من حيث اهميتها الموضوعية وحجم ما حظت به من اهتمام الاعضاء .
- مدى التزام الممارسة البرلمانية بالاجراءات الدستورية والائحية التى تشكل ضمانات الممارسة وشرعية ما يصدر من قوانين وقرارات ومدى الوعى العام بهذه الممارسات .
- رصد حجم التأثير المتبادل بين المجلس والادوات المعبرة عن الرأآ العام ممثلا فى الصحف القومية والحزبية وكذلك اصدارات مؤسسات المجتمع المدني .
- تحديد حجم مشاركة الاعضاء فى كل موضوع واتجاهاتهم وعلاقة ذلك بالاحزاب التى ينتمون اليها وبصفاتهم الفئوية (عمال وفلاحون وفئات) ومؤهلاتهم العلمية ودور العناصر الشابة والنسائية .

ان اضفاء الصفة الديمقراطية على اى مجتمع او نظام سياسي لا يجوز ان يتم بمعزل عن تقييم هياكله السياسية والديمقراطية ، ويتقدمها برلمان منتخب يمثل سلطة الشعب وتحديد مدى مشاركة هذا المجلس فى اتخاذ القرارات والتأثير فى السياسات والية عمله من الناحية النظرية والتطبيقية ، ثم وهذا حيوي للغاية طبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى يتجاوز اليها البرلمان والاهداف التى يسعى الى تحقيقها هل هى فى جانب جموع المواطنين ام تنتصر لفئة او فئات خاصة ؟

على ان هذا النوع من التقارير يجب وان ينطلق من ارضية محايدة ، بعيدة عن التأثيرات السياسية ، او الحزبية ، العلمية اللازمة لتدريب اعضاء البرلمان على اساليب ممارسة العمل البرلماني ، كما انها تساعد على القاء اضواء كاشفة عما يحدث داخل البرلمان للرأى العام .

3. دراسة ميدانية على عينة تمثل 25% من اعضاء المجلس حول معوقات العمل البرلماني ، ووجهة نظر نواب المجلس ازاء الكثير من القوانين المعيقه للتطور الديمقراطي ، ان دراسة اتجاه تفكير اعضاء المجلس ومقارنة ما يواجهونه من مصاعب سوف يعين على وضع حلول لها اوتصميم برامج تدريبية تعين على تطوير حلول لمواجهة تلم المشاكل .

ثانيا : تدريب ورفع وتطوير قدرات أعضاء البرلمان.

كان رفع قدرات البرلمانيين هو الهدف النهائي والاهم للمرصد البرلماني ، وهو يستخدم التقارير والدراسات الميدانية التى يصدرها فى التعرف على الاحتياجات التدريبية لأعضاء البرلمان ، وهى تساعد على تصميم

برامج تدريبية أو كتيبات إرشادية لمعاونتهم ، وفي سبيل ذلك قام المرصد البرلماني بتقديم بعض النماذج التدريبية علي مستويين .

- **التدريب عن بعد .**

ويقصد به تقديم مواد تدريبية يستطيع النائب الاستفادة منها عن طريق إصدار سلسلة من الأدلة تحت عنوان "دليل النائب في البرلمان" ، وهي مجموعة من الكتيبات الإرشادية التي تناقش موضوعات محددة قد تكون مفيدة فى تطوير قدرات البرلمانيين ، تصدر دوريا عن برنامج المرصد البرلماني وهى تهتم بتعريف عضو مجلس الشعب بالنطاق الذى يمكن ان يمتد إليه نشاطه في إطار اختصاصات المجلس التشريعية والرقابية والمالية والسياسية وشبة القضائية ، بالإضافة إلي تزويده بالمعارف الأساسية لاليات العمل البرلماني وادواته ووسائل الاستعمال الامثل لكل منها ، والشروط القانونية الواجب توافرها فى كل من اداة سواء من الناحية الشكلية الاجرائية او الناحية الموضوعية بما يساعد عضو المجلس على تفادي كثير من اشكال المناورات البرلمانية وبلورة واكتساب الخبرات الفنية لاصول الممارسة البرلمانية الواعية باهدافها ويجعل من خبرات الممارسة العلمية المكتسبة عملية تراكمية واعية تعمل على صقل وتأصيل وتعميق الامكانيات البرلمانية للعضو . وقد قام المرصد البرلماني بتوزيع عددا من تلك الكتيبات تشمل

1. الاقتراح بمشروع قانون شروط صحته الشكلية والموضوعية .
2. كيف ترد على بيان الحكومة .
3. الاستجواب وطلب المناقشة العامة .

- **التدريب من خلال الحوار .**

مهما تعددت معارف عضو مجلس الشعب وتنوعت . وبقطع النظر عن خبراته وتعليمه ، تظل المعارف البرلمانية مثل كيفية مناقشة الخطة والموز انه ، وصياغة مشروعات القوانين ، وكيفية استخدام الأدوات الرقابية ، ولزيادة فاعلية الكتيبات الإرشادية التي تقوم الجماعة بتوزيعها على أعضاء البرلمان [5]، تقوم الجماعة بتنفيذ مشروع تدريبي باسم التدريب من خلال الحوار ، وهى مجموعة من الحوارات والمناقشات تعقد خارج القاهرة [6] وتجمع ما لا يزيد عن خمسة عشر عضو من أعضاء البرلمان بالمشاركة مع أعضاء برلمانين سابقين ومجموعة من الخبراء لإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة فى موضوعات شتي ، وتبادل الخبرة بينهم وبين باقي المدعوين فى الموضوعات ذات الصلة بعملهم .

ان معايشة أعضاء البرلمان لهؤلاء الخبراء والحوار معهم أثناء مدة الدورة لا تكون فقط أثناء جلسات النقاش ولكن طوال أيام الدورة حيث يقضي الخبراء والأعضاء أيام الدورة الأربعة في فندق واحد مما يزيد من حميمية المناقشات ، ويخرج بها عن الطابع المدرسي .

---

[5] سلسلة دليل النائب فى البرلمان .

[6] الاقصر أسوان شرم الشيخ الغردقة الإسكندرية .

- **خدمة تقديم المعلومات .**

من الخدمات التي تعد نوعا من التدريب كانت خدمة تقديم المعلومات ، وهي خدمة مهمة قام المرصد البرلماني بتقديمها للاعضاء.

وتتضمن تلك الخدمه تقديم معلومات عن القوانين المتوقع مناقشتها خلال دور الانعقاد وذلك عن طريق مناقشة مسودة القانون مع عدد من اعضاء المجلس والخبراء المتخصصين وعلى ان يشارك فى المناقشات المعارضين للمشروع والمؤيدين له بهدف وضع تلك المعلومات تحت نظر الاعضاء عند مناقشتهم لمشروع القانون المقدم من الحكومة او من عضو اخر .

اننا لابد وان نسلم بان عضو البرلمان مهما بلغت ثقافته العامة لا يستطيع ان يلم بكل المعلومات المطلوبة عند مناقشة القوانين ذات الطابع المتخصص والتى تحتاج الى خبرات معينة لامكان مناقشتها مناقشة سديدة . وقد قام المرصد البرلماني بتنظيم عدد من الحلقات النقاشية لمسودات قوانين منها :

1. مسودة قانون حوافز الاستثمار
2. مشروع قانون التعليم الجديد
3. مشروع قانون العمل الموحد
4. مشروع قانون الجمعيات الاهلية الجديد ، والذى لم تكتفي الجماعة بمناقشته بل وضعت تحت نظر اعضاء البرلمان دراسات مقارنة لهذا المشروع مع مشروعات مماثلة فى فلسطين واليمن ، وغيرها من البلدان العربية والاوربية ، بل قدمت بالتعاون مع المؤسسات الاخري مشروع قانون جديد للجمعيات .

ان ما قدمته هو خبرة جماعة تنمية الديمقراطية فى التعامل مع البرلمان المصري وربما من الممكن تكرار مثل تلك البرامج فى بلدان أخري وبنجاح اكبر ، ولكن يبقي ان تطوير قدرات البرلمانيين منتخبين كانوا أم تنفيذيين ، هو أمر لا بديل عنه لدفع العملية الديمقراطية ، وضمان تشريعات نزيهة ودقيقة ، ومراقبة اكثر فاعلية للحكومات ، وهو أمر لن يتحقق بغير التعاون بين البرلمانات ذاتها والمؤسسات غير الحكومية يحدوهما رغبة مشتركة فى بناء مجتمع حر .